الحرب الاهلية الاولى في لبنان ونظام القائمقاميتين

١٨٤١-١٨٤٥

م. عبد السلام محمد السعدي

الحرب الاهلية الاولى في لبنان ونظام القائمقاميتين
١٨٤١-١٨٤٥

م. عبد السلام محمد السعدي

المقدمة

جاءت خصوصية جبل لبنان على اثر اندلاع الحروب الأهلية بين سكان هذه المقاطعات في الأعوام ١٨٤١م، ١٨٤٥م، التي كانت أكثر فتكا باللبنانيين ، وقد كان طرفا النزاع الطائفة الدرزية التي كانت تتمتع بالنفوذ السياسي والاقتصادي منذ بداية السيطرة العثمانية على بلاد الشام عام ١٥١٦ ، والطرف الثاني هم المسيحيون الموارنة الذين أصبحوا قوة سياسية منذ اعتناق الأمير بشير الشهابي الثاني (١٧٨٨م-١٨٤١م) مذهبهم الماروني الكاثوليكي وعلى اثر اشتداد الصراع بين الطائفتين للسيطرة على الحكم، تدخلت الدول الأوربية في شؤون جبل لبنان بوصفها حامية للرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية(١).

لا يمكن تحديد حدود جبل لبنان تحديداً يصدق عليه في جميع اطواره، لأنه يضيق تارة ويتسع تارة اخرى بحسب قوة الامير او الوالي الذي يتولى ادارته وفقاً لنظام اقطاع الارض والالتزام، الذي تبناه السلاطين العثمانيون في الاراضي العربية التي دخلت ضمن اطار الهيمنة العثمانية ، والذي حددت بموجبه السلطة السياسية في جبل لبنان بمنصبي الامير الحاكم والمقاطعجي، ويعد الامير صاحب السلطة السياسية العليا ويسمى (الحاكم) ، وكان الباب العالي العثماني، يصدر أمر "فرمان" تعيينه بأسم السلطان عن طريق والي صيدا، اما المقاطعجي فيأتي في المرتبة الثانية بعد الامير

في سلم الهرم السياسي والاجتماعي لنظام الحكم اللبناني، لتأتي بعدها عامة الشعب في المرتبة الثالثة في ذلك النظام، ليكرس نظام الادارة العثماني في جبل لبنان لأنه ابقى الزعامات الاقطاعية القائمة على حالها واختار من بينها حكاماً يرأسون النظام الاقطاعي وهم في الوقت ذاته زعماء لعدد من الاسر الاقطاعية(٢).

ويمكن القول ان الطبقية غدت عرفاً سائداً في جبل لبنان، وان النظام الاقطاعي صار بشكل واضح، احد المقومات الاساسية للحياة السياسية والاجتماعية في جبل لبنان في العصر الحديث، وقد بدا ذلك بشكل متميز من خلال الدور التاريخي الذي مارسته اكبر الوحدات الاجتماعية عدداً في التأثير في رسم صورة الحياة السياسية في بنيتها التقليدية، وهم الموارنة والمسلمون من الدروز وغيرهم من الطوائف الاخرى (٣) .

يعد الموارنة من ابرز الطوائف التي استوطنت جبل لبنان، وهم من اقدم الطوائف الكاثوليكية فيه واهمها، لا بسبب كثرة عددهم في جبل لبنان، بل بسبب الدور السياسي الذي أدوه في تلك البلاد، ويعد القديس مار مارون والبطريرك يوحنا مارون ، ابرز رموز الطائفة المارونية التي حملت اسميهما، وكانت بلدة البترون الواقعة على الساحل اللبناني الشمالي، اول مقاطعة لبطريركية الطائفة المارونية. وكانت اول اشارة ورد فيها ذكر الطائفة التي تنتسب الى القديس مار مارون، هي الرسالة التي ارسلها بطريرك القسطنطينية من منفاه في ارمينيا الى مارون الكاهن عام ١٤٠٤م طلب فيها ان يذكره في صلواته وكان مارون من اوائل الذين تبنوا في بلاد الشام حياة الرهبنة وبشر بالمسيحية (٤).

اما الطائفة الثانية التي اشتهرت في جبل لبنان فهي طائفة الدروز، وهم يعدون من الفرق الاسلامية التي ترجع بجذورها الى فرق الاسماعيلية الفاطمية، ويرجع نسب اصحابها الى محمد بن اسماعيل الدرزي الملقب بـ(نشتكين)، احد الدعاة الفاطميين في عهد الخليفة الفاطمي السادس الحاكم بأمر الله (١٠٢١م) ، الذي تسمى اتباعه باسمه بعد ان كانوا يسمون بتسميات ثلاث هي (الموحدون، المسلمون، آل معروف) ، التي كانت حتى اواسط القرن الثامن عشر مؤسسة معزولة عن الحياة العامة(٥).

لمحة تاريخية

ان لفظة لبنان لم تكن سائدة خلال الحقبة العثمانية، بل كان هناك تعبير (جبل لبنان) بوصفه تعبيراً جغرافياً لمنطقة معينة، حددت بالمناطق الجبلية الشمالية (بشري، البترون، جبيل) ، والمنطقة الجبلية الوسطى (بلاد كسروان) التي يسكنها الموارنة ، والمنطقة الجبلية الجنوبية (بلاد الشوف) التي يسكنها الدروز، ولم يكن لهذه المنطقة في بادئ الامر اي علاقة بمناطق الموارنة في الشمال، لذلك لم تشملها تسمية (جبل لبنان) قبل القرن السابع عشر للميلاد، ولكن مع اواخر القرن الثامن عشر شملت التسمية منطقة الدروز، ولعل الموارنة الذين نزحوا الى هذه المناطق خلال القرنين السابع والثامن عشر، كفلاحين في الاقطاع الدرزي استعملوا اسم موطنهم الاصلي فشمل الشمال والجنوب(٦) .

للطبيعة في جبل لبنان اهمية كبرى في مجرى احداثه التاريخية ، فهو يتألف من سلسلتي جبال: ساحلية تمتد على طول ١٥٠ كم وترتفع في بعض انحائها الى اكثر من ٣١٠٠ م ، وهي اغزر امطارا واوفر سكانا من السلسلة الشرقية التي توازيها

وتنفصل عنها بسهل البقاع الخصيب، ولكنها مجدبة محرومة من الينابيع في معظم بقاعها ، ولم تلعب الدور التاريخي الهام الذي لعبته السلسة الغربية الساحلية(٧) .

خلقت وعورة جبل لبنان الغربي وارتفاع قممه وانعزالها جعله ملجأ تأوي اليه الطوائف الدينية التي تشذ بمعتقداتها وتقاليدها عن غالبية المحيط الاسلامي ، وتقصده جماعات الاشقياء والمتمردين والمغضوب عليهم ، شأنه في ذلك شأن بقية الجبال في كل مكان من السلطنة العثمانية ، حيث يسهل على هؤلاء اللاجئين الدفاع عن انفسهم ومعتقداتهم ضد مطاردة السلطات لهم(٨).

تركز الموارنة في لبنان الشمالي ، والشيعة في شمالي سهل البقاع وفي كسروان ، والدروز في الجزء الجنوبي من الجبل وفي سطح جبل حرمون (الشيخ) ، تاركين للمسلمين السنة السواحل والسهول الداخلية التي تشتد فيها قبضة العثمانيين ، وقد أدى هذا التوزيع السكاني الى تباين نظام المجتمع الجبلي والمجتمع الحضري ، ان صح هذا التعبير ، فبينما كان يعتمد اهالي الجبل اعتمادا كليا على الفلاحة والعناية بأشجار التوت والزيتون والعنب وشجيرات القطن ، نرى ان سكان السهل يزرعون الحبوب ، وسكان الساحل يمارسون التجارة ويبرعون فيها لأنها موردهم ورزقهم الوحيد وموضع عنايتهم، وكان من الطبيعي ان يلعب الدين دورا مهما في حياة الجبليين اليومية وفي تقاليدهم واتجاهاتهم، وبالتالي ليس غريبا ان يمارس رجال الدين من البطاركة او الكهنة او الحكماء او العلماء نفوذا عظيما على الناس ويكون لهم كلمة مسموعة على طوائفهم، وهو امر غير مألوف في غير جبل لبنان(٩).

عودة حكم الاستانة لبلاد الشام ونفي الامير بشير الثاني عام ١٨٤٠

نجح الحلفاء في تأليب اللبنانيين ضد ابراهيم باشا، ولكنهم لم ينجحوا في استمالة الامير بشير الثاني الى جانبهم، فاعلن الامير بشير الثاني موقفه المؤيد لمحمد علي باشا على الرغم من التهديدات التي تلقاها من قبل الدول الحليفة، ولاسيما البريطانية، حيث دعته الى التوقف عن دعمه للحكومة المصرية وان يعلن ولاءه للسلطان العثماني، فتضمن له الحكومة البريطانية بقاءه حاكماً على جبل لبنان، وجعل الحكم مقتصراً في اسرته من بعده، فما كان رد الامير بشير على ذلك الا التأكيد على استمراره في التحالف مع محمد علي باشا(١٠).

كانت العمليات العسكرية تدور بعيدة عن مسرح بشير الثاني وعن عاصمته السياسية فاقتصرت مجمل اعماله على ان يبقي عصيان الاهالي بعيداً عن عاصمة حكمه، لكن اهالي الشحار تسلموا السلاح من الحلفاء ورفضوا تسليمه للأمير بشير بحجة انهم يعيدون السلاح الى الجهة التي تلقوه منها، ثم عمد الامير بشير الى اغراء الدروز للوقوف بجانبه، لكن محاولاته باءت بالفشل(١١).

ومع تنامي حركات العصيان، وكثرة الهزائم التي الحقت بالجيش المصري، ادرك الامير بشير، ان اي هزيمة تحل بالمصريين ستلحق به عاجلاً ام اجلاً، كما ادرك ان ما يجري هو اكبر من حجمه وسلطته، لذلك حاول الاتصال بالحلفاء والمهادنة معهم، فابلغهم سراً استعداده للانضمام اليهم طالباً منهم ابقاءه حاكماً بضمانة الدول الاربع واعطاء مهلة لاستدعاء اولاده وحفدته من معسكرات المصريين، لكن الحلفاء لم يوافقوه على الضمانة ولكنهم اعطوا الامير مهلة للانضمام الى جانب الحلفاء وحدد موعدها الاقصى يوم ٨ تشرين الاول١٨٤٠م (١٢).

ويبدو ان تردد الامير بشير في الاستجابة لطلب الحلفاء يعود الى قناعته بعدم تخلي فرنسا عنه فاثر التريث حتى تتضح الامور اكثر، وقد ادت سياسة المماطلة التي اتبعها الامير بشير الثاني الى تغيير البريطانيون لسياستهم تجاهه فقد حصلوا على "فرمان عثماني" يقضي بعزل الامير بشير الثاني وتعيين الامير بشير قاسم ملحم بدلاً عنه، وقد اعطى البريطانيين ذلك الفرمان تاريخاً سابقاً هو الثالث من شهر ايلول انتقاماً من الامير بشير على نشرته للأهالي الصادرة بالتاريخ ذاته(١٣).

حسمت هزيمة بحر صاف موقف الامير بشير، وتأكد له رجحان السياسة البريطانية، وتراجع فرنسا وهزيمتها امام التحالف الاوربي، فاضطر الى التسليم الى بريطانيا املاً في ان يبقوه حاكماً على الجبل وارسل يستقدم اولاده وحفدته اليه، ثم بدأ بجمع امواله تمهيداً للنزول الى صيدا، وفي١٠ تشرين الاول ١٨٤٠ ترك الامير بشير بيت الدين مصطحباً عائلته ومدبره وحاشية كبيرة تألفت من سبعين شخصاً فضلاً عن بعض الاعيان(١٤).

ادى انسحاب الامير بشير الثاني من الجبل وتركه القصر ببيت الدين الى فراغ في السلطتين السياسية والامنية، فاستغل بعض اهالي دير القمر وبعقلين ذاك الفراغ واستولوا على الاسلحة والامتعة والمؤن والذخائر، وعبثوا بمحتوياتها على مرأى من الوكلاء الذين اقامهم الامير بشير على القصر قبل مغادرته الى صيدا، كما ان القوات المتحالفة تغلغلت في مناطق جبل لبنان كافة ووصلت الى جبل عامل فانطلقت موجة من العصيان ضد الحكم المصري، واقبل الاهالي على تسلم الاسلحة من الحلفاء، فرأى المصريون ضعف قوتهم، فانسحبوا من طرابلس واللاذقية وادرنه دون قتال، ولم

يعد بحوزتهم سوى قلعة عكا وسواحل فلسطين الا ان الحلفاء تمكنوا من اسقاط عكا في ٣ تشرين الثاني ١٨٤٠، فأصبحت جميع السواحل الشامية تحت سيطرة الحلفاء(١٥). وبانتهاء حكم الامير بشير الثاني بنفيه الى جزيرة مالطة وجلاء القوات المصرية من بلاد الشام، طوى جبل لبنان مرحلة مهمة من تاريخه واكثرها تأثيراً في كيانه، ليبدأ حكم امير جديد هو الامير بشير قاسم ملحم (بشير الثالث) الذي كان اخر اميرا لآخر امارة(١٦).

الحرب اللبنانية الاولى في لبنان ١٨٤١م

كان إسناد الإمارة إلى الأمير بشير الثالث في الثالث من أيلول عام ١٨٤٠م، قد أعاد الأمور تقريباً إلى ما كانت عليه قبل مجيء المصريين إلى الشام، فإن خريطة القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل الإمارة الشهابية نفسها، ووجهات النظر المختلفة لدى الدول الأوربية الكبرى المعنية بمستقبل المنطقة كانت توحي بأن ذلك الإجراء كان مؤقتاً ، ويمكن أن نحدد هذه القوى الداخلية والخارجية الموجهة لتاريخ لبنان حينذاك على النحو التالي(١٧):

١- في الإمارة:

- الأمير الحاكم بشير الثالث.
- الجبهة الدرزية بما فيها من انقسامات جنبلاطية ويزبكية.

- الجبهة المارونية بما فيها من انقسامات وقوى موجهة كالأكليروس الماروني والمقاطعجية المارونية.

٢- السلطات العثمانية:

- الباب العالي.
- ولاة الدولة العثمانية في دمشق وبيروت ومن يبعث بهم الباب العالي للمساهمة في توجيه الأمور.
- الحكومة وقناصلها في الشام وسفراءها في الإستانة وخاصة سفراء وقناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا.
- الهيئات التبشيرية: كالجزويت والمبشرين البروتستانت.

أصبحت الإمارة الشهابية ميداناً لسياسات متضاربة، بعضها محلي وبعضها على مستوى عالمي، ومجالاً لتيارات تقدمية ورجعية، وساد العلاقات حينذاك "عدم الثقة" وسوء النيات وإثارة الأحقاد والقضايا الجانبية والجوهرية في آن واحد، لذا دفعت من سيء إلى أسوأ، في وقت بدا فيه لبنان عاجزاً تمام العجز عن اختيار زعيم قوي قادر على أن يرتفع فوق كل هذه التيارات، وعلى أن يمسك بكافة خيوط المسألة. كل هذه العوامل، دفعت بلبنان نحو الصراعات ، وقادته على صراع مختلف الوجوه:

أ. صراع طائفي بين الموارنة والدروز.

ب. صراع بين الفلاحين والمقاطعجية أو الاقطاعيين(١٨).

مع اشتداد التنافس الأوربي في لبنان، اصبحت بريطانيا صاحبة اليد العليا، في إعادة الشام إلى السلطان العثماني، بعد ان حصلت منه على معاهدة بلطة ليمان، عام ١٨٣٩م، التي فتحت ولايات الدولة العثمانية أمام التجار الانكليز، بعد ان خففت

عن تجارتهم الضرائب الكمركية، فتدفق الانتاج الانكليزي ، إلى داخل الولايات. واستوعبت السوق الشامية كميات متزايدة منه، حتى أن عدد السفن البريطانية، التي تفرغ حمولتها في الموانئ اللبنانية، أصبح أكبر من عدد سفن الدول الأوربية الأخرى مجتمعة. ولا شك أن وجود الأمير بشير الثالث في الحكم، وهو الذي تولاه بتوصية من البريطانيين، ساعد بريطانيا على ذلك، وجود رجل في قنصليتها، في بيروت، على قدر كبير من النشاط والدقة في تتبع مصالحها هو العقيد روز ،النافذ في الدوائر الشهابية ، والدوائر العثمانية، في الشام. ناهيك سفيرها لدى الأستانة، السير سترتفورد كاننج (اللورد ريد كليف، فيما بعد) ذي القوة الدبلوماسية الفاعلة، الذي شد أزرها مكانة بريطانيا العالمية ، والتي بلغت حدّاً، دفع بعض معاصريه، أن يطلقوا عليه: "سلطان تركيا غير المتوج" ، ولعل ما ساعد الدبلوماسية البريطانية على نجاحها، هو سرعتها في اتخاذ القرار على النقيض من نظيرتها الفرنسية، المتشبثة بالبيروقراطية، المقيدة للحركة الدبلوماسية، والتي طالما ضيعت فرصاً، تحتاج إلى قرار حاسم وسريع (١٩).

اثار تفوق بريطانيا في مصر، ولكل منهما أمالها، الدينية والاستعمارية، ازاء فرنسا حفيظة باريس نحو الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس ، ولاسيما ان كثيرا من اجزاء هذه الامبراطورية، كانت مستعمرات فرنسية وأصبح على فرنسا، أن تبذل جهوداً شاقة، لعلها تعيد بناء إمبراطورية لها فيما وراء البحار، وكان طبيعياً أن يواجه النشاط الفرنسي بمقاومة بريطانيا ومنافستها، وكذلك روسيا والنمسا، إذ كان أمل فيينا، أن تحل محل فرنسا في حماية كاثوليك الدولة العثمانية(٢٠).

لم يخفف موقف فرنسا السلبي إزاء وضع الموارنة، إبان الحكم العثماني المصري، في عاطفتهم الدينية المذهبية تجاه باريس. بل أنهم حينما كانوا في أشد الحاجة إلى السلاح والذخائر، وكان البريطانيين يمدونهم بهما، كانت الكنيسة المارونية رافضة للسلاح البريطانيين. كما رفض أميرهم حيدر أبي اللمع، بشدة، فكرة طلب الحماية

البريطانية ، واستعر الكره بين الانجليز والموارنة، حين استشعر نصارى جبل لبنان سعي الدولة الإنكليكانية إلى التمهيد للمبشرين والبروتستانت في لبنان، حيث تكاثر المبشرون البريطانيين والأمريكيون، في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأربعينياته، مما أثار رجال الدين الموارنة و"الجزويت"، والروم الأرثوذكس. واتخذ البطريرك الماروني إجراءات شديدة، ضد المبشرين الأرثوذكس. واتخذ البطريرك الماروني إجراءات شديدة، ضد المبشرين البروتستانت ومع أن البريطانيين كانوا يسعون إلى أن تكون علاقاتهم بالموارنة والدروز، متوازنة، إلا أن العلاقة الخاصة بين نصارى الجبل وفرنسا، كانت تبعد بريطانيا عنهم، وتشد إليه الدروز، الباحثين عن دولة كبرى ، يوازنون بها علاقة فرنسا بالموارنة ، ويواجهون بها الجبهة المارونية، التي كان زعماؤها يصرحون بأنهم لم يتخلصوا من التفوق الدرزي فقط، بل أنهم باتوا هم أصحاب البلاد. وكانت المؤسسات الجزويتية، في "بكفيا" و "بيروت" وغيرهما، تدعو إلى إقامة وطن قومي للموارنة، وتؤكد لهؤلاء أنهم لو تمسكوا بهذا الهدف، وقاتلوا من أجله، فإن الدول الأوربية الكبرى، لن تتخلى عنهم، حتى يحصلوا على استقلالهم، مثلما حدث مع اليونانيين(٢١).

تعدى خطر هذه التيارات، في نظر السلطات العثمانية، يتعدى الوجود والسيادة العثمانية على الجبل، بيد أنها رأت ألا تتخذ أي إجراءات مباشرة ، لفرض حكمها المباشر على الجبل، حتى لا تثير ثائرة السلطات البريطانية، التي أصبحت متسلطة على عدن والخليج العربي، وحفيظة السلطات الفرنسية، التي استعمرت الجزائر. وأثرت أن تضرب نطاقاً حول الإمارة الشهابية، وتزيد من قوة المراقبة العثمانية عليها، ولهذا عمدت إلى تعديلات إدارية، تحقيقاً لأهدافها، فضمت طرابلس إلى ولاية صيدا، وجعلت بيروت عاصمة لهذه الولاية(٢٢).

بوادر النزاع الطائفي بين الموارنة والدروز

انتقل النزاع التقليدي بين فرنسا وبريطانيا عام ١٨٤٠م الى الجبهة الداخلية على شكل نزاع طائفي بين الموارنة والدروز ، وبذلك اضيف عامل جديد لعوامل المنازعات القديمة ، واصبح جبل لبنان مسرحا للمكائد والدسائس الدولية، ولكن من جهة اخرى كان الباب العالي حريصا على الوقوف في وجه التدخل الاوربي ، والتدخل الاوربي في نظره لا يمكن ان يحدث الا اذا استعمل الباب العالي القوة في بعض اجراءات الادارة ، ولذلك لم يكن بد من اتباع سلوك اخر ، كأن يسعى الى الدس والمكيدة وضرب الطوائف بعضها ببعض دون تمكين دولها الحامية من التدخل في شؤون لبنان وسوريا والفرصة سانحة امامه تماما، فأن طرد ابراهيم باشا الذي صاحبه طرد الامير بشير الثاني ونفيه القى ظلالا من الشك على امتيازات الحكم الوطني الداخلي الذي كان يتمتع بها جبل لبنان وسوف تتخذ الدولة العثمانية من العداوة الخفية التي بدت طلائعها بين الموارنة والدروز، حجة لحكم الجبل حكما مباشرا (٢٣) .

اضطر الباب العالي ان يرضخ لضغط البريطانيين حلفائه الذين يركنون الى الامير بشير الثالث ، فوجه الفرمان اليه على كره منه وكأنه في نفس الوقت اكد على وجوب طاعة السلطان ، وبادر الى نقل مقر والي ايالة صيدا الى بيروت عام ١٨٤٠م ليراقب الجبل وليعد نفسه لإعادة تنظيم جهاز الدولة على اساس تدعيم الادارة المركزية ، ذلك انه ابتداءاً من عام ١٨٤٠م ادخلت الى سوريا كما ادخلت الى الولايات العربية الاخرى انواع الاصلاح العثماني الذي يطلقون عليه اسم التنظيمات وتتلخص في ايجاد حكومة مستتبة السلطة وقوة عسكرية مجندة ، وتنظيمات ادارية

وقضائية في المدن والولايات ، تمشيا مع سياسة " تقوية القبضة" التي بدأت الاستانة تميل الى الاخذ بها بعد ان تلقنت درس الاحتلال المصري لسوريا(٢٤).

بدأ عام ١٨٤٠م يسجل بدء عصراً جديداً في تاريخ الجبل ، فالاتفاق القديم والوفاق الذي تم بين طائفتي الجبل المهمتين قد تلاشى بعدما كان من سياسة الامير بشير الثالث ، وخروج الدروز من الازمة منكوبين ، لأن وطأة حكم الامير والسر عسكر كانت اشد ما تكون عليهم ، في حين ان الموارنة خرجوا منها وقد اكتسبوا قوة ومنعة ، فمشاركتهم في اجلاء العساكر المصرية زادتهم ثقة بأنفسهم وبدأت تتكون لديهم فكرة استقلالية ترمي الى طرح سيادة السلطان عن كواهلهم ، ولعلهم اطمأنوا الى قوتهم بعد ان صدوا الدروز في عدة معارك ايام الحكم المصري ، وتشكل لدى بعضهم امل باستخلاص الجبل كله والتحكم فيه بتأييد من فرنسا ودعمها(٢٥).

تمثل الدولة العثمانية، في نظر الدروز، السلطة العليا، صاحبة الحق الشرعي في البلاد، في إطار الحفاظ على امتيازاتهم التقليدية. ولكن هزائمها على يد الجيش المصري، وعدم قدرتها على إخراج المصريين من الشام، إلا بمساعدة الأسطول البريطاني ، أضعفا مكانتها، لدى الدروز، ولهذا كانوا يتوقعون من السلطات العثمانية الوفاء بما سبق أن وعدتهم به من إعادة الإقطاعيات التي كان الأمير بشير الثاني قد سلبهم إياها وبإعفائهم من الضرائب لمدة ثلاثة سنوات، بل أصبحوا ينتظرون المكافآت السخية، فضلاً عن استعادتهم لتفوقهم على بقية طوائف الجبل وإذا بهم يواجهون بظروف مختلفة تتسم بالخطر، وبعد عودة الزعماء الدروز من منفاهم وجدوا أن الأمير بشير الثالث معرض عنهم، ثم شرع يعاملهم معاملة سيئة وتقاعس عامداً عن إعادة ما

كان لهم من إقطاعيات، وكان الأمير الشهابي يخطط لتوجيه ضربة إلى الإقطاعيين أو المقاطعجية الدروز لا لأنه مارونياً يكره الدروز وعقيدتهم، وإنما لانتهاجه السياسة عينها التي انتهجها سلفه الأمير الشهابي الكبير في القضاء على الإقطاعيين حتى يخلو بالحكم (٢٦).

اصبح زعماء الدروز، هدفاً لبشير الثالث، وكأنهم على شاكلة طبقة المماليك، الحاكمة في مصر التي استعصى أمر إصلاحها وأصبح الخلاص منها يستدعي تحولاً حضارياً، إذ سعى الى تدبير مذبحة لهم على غرار مذبحة المماليك على يد محمد علي، ولكن من حسن حظ الدروز حينذاك أن القنصل الفرنسي كان لا يزال يسعى إلى كسب ودهم نكاية بالأمير بشير الثالث الذي أصبح في رأيه أداة طيعة في يد القنصل البريطاني، فحذر القنصل الفرنسي الزعماء الدروز مما يدبر لهم (٢٧) .

أما الكنيسة المارونية، فقد اتخذت إجراءات تؤدي إلى تفويض نفوذ الزعامات الدرزية الإقطاعية، إذ بعث البطريرك بمنشور إلى الموارنة في كل قرية تحت السيطرة الدرزية أن يختاروا عنهم وكيلاً يتولى أمورهم دون الإقطاعي الدرزي واستقبل الموارنة هذا المنشور بالابتهاج والحبور وبادروا أمام دور الدروز، وأصبحوا يرددون أن الدروز مجرد أقلية تابعة لهم وأنهم لن يتورعوا عن طردهم من البلاد وبدا للدروز أن أيامهم قد ولت وأن عليهم أن يكافحوا لا من أجل ما كان لهم من امتيازات ولكن من أجل الحفاظ على كيانهم المهدد خاصة ان الأمير بشير الثالث يعمل على تصدع الجبهة الدرزية من خلال ضرب الزعامات الدرزية بعضها ببعض (٢٨).

فضل الدروز، على الرغم من تمادي الأمير بشير الثالث في اضطهادهم أن يعرضوا الأمر على السلطات العثمانية حتى تكون على بينة مما يعانونه ويدبر لهم، فبعثوا بشكوى إلى الباب العالي، في حزيران ١٨٤١م، تضمنت:

أ. أن الأمير بشير الكبير، كان قد تحول إلى النصرانية ومع هذا كان يعامل الدروز معاملة كريمة على عكس ما يفعله خليفته بشير الثالث الذي يضطهدهم لإرغامهم على التنصر وهو ما لن يحدث وسيقاومونه بكل إصرار.

ب. اعتراف الدروز بأنهم مسلمون.

سعى الدروز إلى إبعاد الأمير بشير الثالث عن الحكم، بل كانوا يسعون إلى التخلص من حكم البيت الشهابي كله ، ولكن الظروف لم تسمح لهم بالإقدام على هذه الخطوة الكبيرة، إذ هم لا يزالون في خطواتهم الأولى لتثبيت أقدامهم في بلادهم ، ومن ناحية أخرى كان الأمير بشير الثالث مستنداً إلى تأييد القنصل البريطاني الذي كان هو نفسه أمل الدروز في موازنة التقارب المتصاعد بين الموارنة والقنصل الفرنسي، فحاول زعماؤهم إحلال أمير شهابي مسلم محل الأمير الحاكم واختاروا الأمير سلمان شهاب (٢٩).

رأى القنصل البريطاني ، أن يستمر الأمير بشير الثالث، على سوء إدارته، في الحكم، وعلى الرغم من محاولة القنصل الفرنسي دي مليواز، إقناع البطريرك بضرورة إبعاد بشير الثالث عن الحكم، أبدى البطريرك الماروني تمسكه المؤقت بالأمير الشهابي للأسباب الرئيسية التالية(٢٧):

١- إن حاكم الجبل، يجب أن يكون مسيحياً.

٢- أن بشير الثالث، يعد على ضعفه، حائلاً دون تفاهم الدروز مع السلطات العثمانية، حول إسناد المهمة إلى حاكم تركي.

٣- أن مساوئ الأمير بشير الثالث، ستتضاعف، بمرور الأيام، ليصبح مرفوضاً، فيمكن في هذه الحالة أن يعود الأمير بشير الشهابي الكبير إلى الحكم.

اضطرابات عام ١٨٤١م ونهاية حكم بشير الثالث:

ان سوء ادارة بشير الثالث لم تجعله قريبا من قلوب الجبليين ، فقد اكتسب عداوة الجميع ، المشايخ والفلاحين والاكليروس وعامة الموارنة والدروز، ويبدو ان الامير بشير الثالث كان يرى وجوب الحد من سلطة السادة الدروز واكمال عمل سلفه بشير الثاني في تهديم الزعامات الاقطاعية اللبنانية عامة، والدرزية خاصة، ولكن المشكلة كانت عدم امتلاكه مؤهلات ومزايا سلفه، ولم يجد الدروز بدا من الاتحاد سرا ضد الحاكم على الرغم مما يلقاه من تأييد ومشورة بعض العملاء البريطانيين، ولعل الوالي العثماني في بيروت شجع الاقطاعيين الدروز على استرداد ممتلكاتهم بالقوة بعد ان تنبه الى تأثير العملاء والبريطانيين المتزايد على الامير الضعيف، ومما زاد في تفاقم الفوضى ان البشير الثالث لم يحسن فرض سلطته ويحمل القوم على احترامه ومهابته ، والاهم من ذلك انه لم يتحر لهم معرفة طرق جباية الاموال . وشعر الامير ان الدروز بدأوا يكيدون له فمال الى الموازنة، وكان هؤلاء قد تلقوا نشرة من البطريرك نفخت فيهم روحا ثورية بحيث لا يخضعون كعادتهم لحكم المشايخ مما زاد في حقد الدروز(٣٠).

بدأت موجة السخط والاستياء ضد الحاكم تتسع بين جميع الاوساط الدرزية، وحبطت مساعي الزعماء الدروز لاسترجاع سلطتهم واملاكهم المصادرة ، وفي ٣٠ حزيران ١٨٤١م قدم الدروز عريضة الى الباب العالي يظهرون فيها تمسكهم بأهداف

الاسلام ، ويتهمون حاكمهم بأنه ينزل بهم ضروب الاحتقار لأذلالهم واكراههم على اعتناق " ديانته " وانهم لم يعودوا يحتملون اضطهاد هذا الامير والامة المسيحية اللذين يحاولان اخراجهم من دائرة الطاعة والواجبة للباب العالي ، وهم يسترحمون تعيين رئيس منهم عليهم ويتعهدون بالخضوع لجميع احكام خط شريف كولخانة بخصوص الضرائب المترتبة على املاكهم واموالهم(٣١).

وفي ١٣ تشرين الاول ١٨٤١م انتهز الدروز دعوة الامير بشير لزعاماتهم كي يباحثهم في نظام توزيع الضرائب الجديد وتقدموا نحو دير القمر وحاصروا قصر الامير ، وهاجم فريق منهم دور النصارى في المدينة، ونشبت الحرب الاهلية بين الدروز والنصارى المعروفة بالحركة الاولى(٣٢).

بعد ان طال انتظار الزعماء الدروز لتحرك عثماني إيجابي، فقد عزموا على أن يحققوا، بالقوة، ما فشلوا في تحقيقه، بالالتماسات والشكاوي فبادرت قواتهم بزعامة أولاد بشير جنبلاط، في الثالث عشر من تشرين الأول ١٨٤١م، إلى محاصرة "دير القمر" إيذانا ببدء الحرب الأهلية الأولى، وعلى الرغم من استعدادات الموارنة وادعاءاتهم بما سيفعلونه بالدروز، عندما تقع الحرب، تحول القتال إلى كارثة مروعة، نزلت بهم في دير القمر، إذ دبت فيهم الفوضى، فأصبحوا أهدافاً سهلة للقوات الدرزية ، وما إن سمع البطريرك، بما حدث لدير القمر، حتى أغلق الكنائس، وطلب من كل مسيحي، أن يحمل السلاح. وهاجمت القوات المارونية بعض المواقع الدرزية المتفرقة، لينتشر لهيب الحرب الأهلية، بسرعة، في البلاد وتبادل الطرفان إحراق القرى، وسلب الأموال، والتمثيل بالأسرى والقتلى، ولكن كفة الدروز كانت هي الراجحة، فبعد أن سيطروا على

المناطق المارونية في الجنوب، شرعوا يدقون أبواب النصف الشمالي الماروني، عبر نهر الكلب(٣٣).

وخلال هذه الحرب الأهلية، وقف الأرثوذكس إلى جانب الدروز، لاعتقادهم أن تفوق الموارنة، سيعرضهم لاضطهاد ماروني، حملاً لهم على ترك عقيدتهم، وحينما اشتد الضغط الدرزي على الموارنة، وثبت لهؤلاء أن الحرب تسير في مصلحة خصومهم، وأن الجبهة المارونية هشة، مفككة، إذ كان رجال الدين الموارنة في جانب، والإقطاعيون في جانب آخر، ناهيك بتعدد الخلافات بين الزعامات المارونية، سارع الموارنة إلى السلطات العثمانية، والقناصل الأوروبيين، خاصة القنصل الفرنسي(٣٤).

أسفرت الحرب عن موافقة البطريرك الماروني على إبعاد الأمير بشير الصغير عن الحكم، على أن يحل محله الأمير بشير الكبير (تشرين الثاني ١٨٤١م)، الأمر الذي ترك انطباعاً سيئاً لدى القنصل البريطاني عن رجال الموارنة، ولكن لم يخضع العثمانيون إلى رغبة البطريرك وانتهزوا محنته فقبضوا عليه، لدى مغادرته "دير القمر" الى بيروت وأرسلوه إلى الأستانة ، بينما كلف الباب العالي مصطفى باشا بأن يتولى مهمة إعادة الأمن إلى نصابه والعمل على تحقيق هدف العثمانيين في إنهاء حكم بيت شهاب (٣٥).

كانت مهمة مصطفى باشا صعبة، وواجهت ظروفاً معقدة ، بل أن جنوده أنفسهم أضافوا إلى المشكلة تعقيداً آخر، إذ أن أوضاعهم الاقتصادية كانت متردية، فضلاً عن ما أشيع من أن القوات العثمانية ما جاءت إلا لتشد أزر الدروز ولتوجه الضربات إلى الموارنة وكان قد أشيع من قبل أن سليم باشا والى صيداً وزع السلاح على الدروز والموارنة ليؤجج الموقف حتى يثبت للعالم أن الحكم العثماني هو الملائم لهذه

المنطقة التي لا يعرف أهلها كيف يتولون أمورهم بأنفسهم. ولكن الأمور في لبنان تفاقمت حتى استعصى على سلطة واحدة أن تنفرد بمعالجتها(٣٦).

العلاقة بين الموارنة وفرنسا:

أغضبت الحرب الأهلية الدوائر الفرنسية، الحكومية والشعبية، إذ رأتها حرب إبادة يشنها الدروز ضد الموارنة أصدقاء فرنسا وأبناء عمومتها في العقيدة وتوالت على الفرنسيين تقارير قنصلهم تحثهم على عمل إيجابي ينقذ الموارنة من الإبادة، أما صورة الدروز لدى الفرنسيين على اختلاف مستوياتهم فكانت سيئة ومشوهة(٣٧).

وحفاظاً على مكانتها بين الموارنة، وحرصاً على كرامتها، إذ أن هزيمتهم، توحي بأنها هزيمة فرنسا في الشام – عمدت الحكومة الفرنسية إلى إرسال وحدات من بحريتها إلى السواحل اللبنانية. وما أن وصلت حتى اجتاحت الموارنة موجة من الفرح ورفع العلم الفرنسي فوق بعض الأديرة ووزعت القنصلية الفرنسية السلاح عليهم بكثافة، وبذلك أعلن الفرنسيون انحيازهم الكامل إلى الموارنة ففقدوا الدور الذي كان من الممكن أن يؤدوه في التوفيق بين المتنازعين، بينما انزعج الدروز والعثمانيون والبريطانيين من هذه الإجراءات ومن صداها بين الموارنة، حتى وصل الضيق ببعض البريطانيين أن سعوا إلى عزل البطريرك ولكنهم تجنبوا هذه الخطوة، لما كان سيترتب عليها من تعقيدات جديدة وكان طبيعياً في مواجهة هذه التطورات أن يزداد التقارب الدرزي – البريطاني ، الذي انتقل إلى مرحلة جديدة من التخطيط والتنسيق، إذ توصل الطرفان في أيلول ١٨٤١م إلى تفاهم قوامه(٣٨):-

- أن يدافع البريطانيين عن مصالح الدروز.
- أن يتعلم أبناء الدروز في المعاهد البريطانية، في انكلترا.
- أن تطلق حرية المبشرين البروتستانت في العمل، في المناطق الدرزية.

وهكذا عادت الإمارة إلى سياسة المحاور، ولكن بشكل أشد خطراً:

١- محور درزي – بريطاني.

٢- محور ماروني – فرنسي

أما العثمانيون فكانوا يحاولون التمسك بالشريعة، مدعين أنهم فوق المحاور، ولكن قدرتهم على التفوق كانت محدودة ، بل كانوا يقدمون على خطوات كفيلة لا بتعقيد الموقف أمامهم فحسب، بل بإضعافهم عن حل القضية بطريقة أو بأخرى، فبينما كان الجبل يعاني أزماته الطاحنة وسكانه يتوقعون إعفاءهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات كما وعدتهم السلطات العثمانية إذ بها تفرض الضرائب على الجبل وتسعى بأساليبها التقليدية إلى جمعها، مما أثار سخط الجماهير الشعبية، التي راحت بمدح العهد المصري، الذي أوسعته هجوماً ونقداً مريراً، بما أصبحت عليه البلاد من فوضى. ولم يكتف الناس بتذكر العهد المصري، بل أن منهم من طالب بعودته، إنقاذاً لهم ولبلادهم، حتى قيل أن الناس كانوا مستعدين لأن يستقبلوا المصريين بأذرع مفتوحة، بل أن البريطانيين اعترفوا، بعد وقت طويل، بأن الحكم المصري، كان خيراً للمنطقة، وأنه ما كان ليصيبها ما أصابها، لو استمر هذا الحكم(٣٩).

رأت السلطات العثمانية، في تلك التطورات، فرصتها لفرض نظام الحكم المباشر على الجبل، على أساس أنه يحول دون عودة الاقتتال الطائفي، فعقد مصطفى باشا اجتماعاً، حضره زعماء لبنان، استعرض فيه النكبات التي ألمت بالبلاد خلال حكم البيت الشهابي وأعلن إنهاء حكم الشهابيين وتلا فرماناً، يعهد بالحكم إلى عمر باشا النمساوي (٤٠)

قابل الدروز الإجراءات العثمانية بالترحيب والرضا وزادهم تهليلاً لها أن الحاكم الجديد، قد اعتنق الإسلام، بينما امتعض الموارنة، لأن الاكليروس الماروني، كان

متمسكاً بأن يحكم الجبل أمير مسيحي، وأن الأمير بشير الكبير هو الملائم لهذا الحكم، إذ أنه يستطيع أن يفرض كلمته، على ما كان يعتقد الموارنة، على الإمارة كلها(٤١).

تركزت مهمة عمر باشا النمساوي في الأهداف التالية(٤٢):

١- القضاء التام على فكرة عودة البيت الشهابي إلى الحكم.

٢- إقناع الأطراف المتنازعة كافة، بقيمة الحكم العثماني المباشر ووضع البطريرك الماروني أمام الأمر الواقع.

٣- إرضاء الزعامات الدرزية.

٤- إرضاء الإقطاعيين الموارنة.

حرص الحاكم الجديد على أن يكسب الدروز إلى جانبه. فأعاد إليهم أموالهم وأراضيهم، وبعض نفوذهم، كما سعى لأن يثبت لكافة الجهات المعنية بأوضاع لبنان، أن حكمه، أي الحكم العثماني المباشر، هو المقبول من الأهالي، فحثهم على توقيع عريضة بهذا المعنى، وأنهم يرغبون في تثبيت عمر باشا في الحكم (٤٣).

نشط ملاك الأراضي في جمع التوقيعات وإزاء معارضة البطريرك الماروني، واكليروس الكنيسة المارونية، عمد عمر باشا إلى الوعد والوعيد للحصول على توقيعات الموارنة حتى أن بطريركهم شعر بأن حياته قد أصبحت في خطر ونصحه القنصل الفرنسي بالحذر مما يدبره له عمر باشا، ففر عام ١٨٤٢ إلى معقل منيع في الجبل غير أن علاقات عمر باشا الحسنة بالجانب الدرزي لم تدم طويلاً، فإذا به يستعدي الدروز إلى جانب عدائه للموارنة، والواقع أن الظروف والملابسات التي أدت إلى تصادم الدروز وعمر باشا لا تزال غامضة ولعل من أسبابها ما يلي(٤٤) :

- أن العثمانيين كانوا يعملون على التحكم في أمور الطائفتين. ولكن ذلك لا يتأتى لهم، إلا بأضعافهما ثم ضرب كل منهما، الواحدة بعد الأخرى، فسعوا إلى استعار الحرب بينهما ولكن زعماء الدروز، استذكروا تجربة سابقة، عندما دفعهم العثمانيون إلى مهاجمة الموارنة، عام ١٨٤١، وبعد أن انتهت المعارك، تنصلوا من المؤامرة، فإذا أرادوا تكرار هذا العمل، وكان الدروز يودون تكراره، فعلى العثمانيين، أن يضعوا في يد الدروز فرمانا بذلك، حتى لا يتحمل الدروز، وحدهم، وزر هذا العمل. وما كان العثمانيون ليوافقوا على الطلب الدرزي.

- حاول عمر باشا إرغام الدروز على إعادة ما سبق أن نهبوه من الموارنة، خلال الحرب الأهلية الأولى، ولكنهم هددوه بأنهم سيفشون سر التواطؤ، بينهم وبين العثمانيين، عام ١٨٤١، ضد الموارنة، إذا استمر في هذه السياسة.

- أثيرت قضية الهوية الدينية للدروز، إذ كان العثمانيون يرون أنهم مسلمون بينما كان الدروز يرون أنهم أصحاب عقيدة خاصة ودار جدل وضغط لتأكيد إسلام الدروز الأمر الذي جعل هؤلاء يوجسون خيفة من وراء ذلك، فازدادت الهوة عمقاً بينهم وبين عمر باشا، ومما يذكر أن الأهداف العثمانية الرئيسية كانت غير مقبولة لا لدى الموارنة ولا لدى الدروز، ولا سيما منها فرض الحكم المباشر الذي يسلب الطرفين الدرزي والماروني الكثير من امتيازاتهما وسلطاتهما ويحول دون أن يحقق الموارنة تفوقهم الواعد ودون أن يستعيد الدروز تفوقهم السابق، وهكذا كانت الأطراف الثلاثة تتنافس في شيء واحد، اليد العليا في أمور البلاد ومثل هذا التنافس في مثل تلك الظروف لا يحسمه سوى السلاح.

استخدم عمر باشا الخديعة وسيلة للقبض على كبار زعماء الدروز ونجح في ذلك, ولكن أحدهم، وهو يوسف عبد الملك لم يقع في الفخ فتولى قيادة الثورة ضد العثمانيين ونجح في أن يثير النفوس بما كان يردده وينشره على أوسع نطاق من أن العثمانيين

ينوون نزع سلاح الجبل، تمهيداً لسوق الشباب إلى الجندية العثمانية الرهيبة وازدادت ثورة دروز لبنان حدّة على أثر انضمام دروز حوران إليهم بقيادة شبلي العريان في تشرين الأول ١٨٤٢م الذي عرف بشدته وصلابته خلال الثورة الدرزية على الحكم المصري(٤٥).

واشترط الدروز على العثمانيين ، إذا أرادوا تجنب التصادم:

- إطلاق سراح المعتقلين من زعماء الدروز.
- عزل عمر باشا النمساوي.
- إعفاء الدروز من الجندية.
- امتناع السلطات العثمانية عن جمع السلاح منهم.

لم يكن من الممكن تنفيذ معظم تلك المطالب، إذ رأى فيها العثمانيون تعارضاً مع الخط السياسي العثماني العام(٤٦).

أصبح العثمانيون الخصم المشترك لكل من الدروز، والموارنة، بيد أن الخطر المشترك لم يمكن حملها على التضامن في وجه الأستانة على غرار ما فعلوه عام ١٨٤٠م، إذ كانت خلافاتهما قد استحكمت، بل ربما أمسى الخصام الماروني – الدرزي أشد من الخصام الماروني – العثماني ولم يكن قادراً على الحد من هذا الخصام، سوى قبول الدروز بتولي حاكم مسيحي الإمارة اللبنانية وهو ما كانوا يرفضونه تماماً، خاض الدروز المعركة وحدهم وشن العثمانيون عليهم حملة عنيفة ضربت معاقلهم في " المختارة" و"بعقلين" و"جديدة الشوف" وغيرها، وأحرقت ودمرت عدداً من قراهم. وعلى الرغم من ذلك صمد الدروز لقوات عمر باشا النمساوي حتى يئس من الوصول إلى نصر حاسم وشرع البريطانيون ينتقدون بشدة إجراءات العنف تلك في الوقت الذي كان فيه سفراء الدول الكبرى في الأستانة يتباحثون مع الباب

العالم في نظام حكم لبنان يتلاءم مع وضعه، ومع الأهداف الأوربية، وأخيراً عزل العثمانيون عمر باشا النمساوي وسعى الباب العالي وسفراء الدول الأوربية إلى تطبيق نظام القائممقاميتين(٤٧).

نظام القائممقاميتين والحرب الاهلية الثانية (١٨٤٢م-١٨٤٥م)

منذ انسحاب القوات المصرية من الشام، وما اعقب ذلك من حرب أهلية دئبت الدول الأوربية الكبرى في إيجاد نظام حكم للبنان يستعيد الحكم العثماني المباشر ويحقق رغبتي الطرفين المتقاتلين، الدروز والموارنة، ويتماشى مع أهداف الدول الكبرى في المنطقة، وهكذا وجدت الدولة العثمانية نفسها أمام تحالف أوروبي يعمل على فرض حل عليها وإن اختلفت الدول الأوربية في كيفية هذا الحل، مما أدى إلى ظهور العديد من المشروعات والمشروعات المضادة ومن أبرزها ما قدمه العثمانيون والفرنسيون والنمساويون، أما المسؤولون البريطانيون فكانوا قد كونوا فكرة معينة عن نظام الحكم الملائم للبنان وللمصالح البريطانية، ولكنهم سعوا لأن يظهر هذا النظام وكأنه من وضع الجماعة الأوربية، وبذلك تكون القضية اللبنانية قد أخذت شكلاً دولياً رسمياً(٤٨).

كان نظام القائممقاميتان مشروع حل وسط بين عدة مشروعات قدمها سفراء الدول الكبرى الأوربية في الأستانة، لإيجاد أفضل نظام لجبل لبنان وطرحت عدة وجهات نظم، وكانت وجهة نظر فرنسا تؤيد الموارنة وطالبت بإعادة الأمير بشير الثاني للحكم وهذا الاقتراح رفضته بريطانيا، التي تؤيد وجهة نظر الدروز واعترضت بريطانيا على استمرار حكم عمر باشا وعلى إدخال لبنان تحت السلطة العثمانية المباشرة ويصبح والي صيدا المقيم في بيروت هو المسؤول المباشر عن شؤون الجبل(٤٩).

وفي ١٥ ايلول عام ١٨٤٢م قُبل مشروع الأمير ميترينخ، مستشار النمسا ووزير خارجيتها، صاحب مشروع مبني على النظرة الواقعية إلى لبنان، قوامه الاعتراف

بالحقيقة الطائفية في هذا البلد إذا أريد التوصل إلى نظام حكم يكون مقبولاً من الطرفين المتنازعين، الموارنة، والدروز، في إطار من الاعتراف بالسيادة العثمانية، فدعا المستشار النمساوي إلى تقسيم الجبل، بإنشاء وحدتين إداريتين، قائمقاميتين إحداهما درزية، في نصفه الجنوبي ويحكمها حاكم درزي، والثانية مارونية تحت حكم ماروني في النصف الشمالي من الجبل، وقد حصل المشروع على موافقة الدول الكبرى في ١٥ أيلول ١٨٤٢م وعد ذلك نصراً كبيراً للدبلوماسية الأوربية على الباب العالي(٥٠).

كان المشروع النمساوي، في الأساس، مشروعاً بريطانيا، إذ عكس وجهة النظر البريطانية، على النحو التالي:-

١- المشروع يستبعد آل شهاب عن الحكم، فهو يغاير هوى الفرنسيين والأكليروس الماروني، يؤيد وجهة النظر الدرزية، التي يعمل البريطانيون على أخذها في الحسبان.

٢- أعطى المشروع الموارنة كيانا قائماً بذاته، والدروز، كياناً قائماً بذاته، فجنبهم الوقوع تحت حكم أمير مسيحي.

٣- أتهم جيزو، رئيس الوزراء الفرنسية، الحكومة النمساوية، بأنها أخذت بوجهة النظر البريطانية ، لتكسب تأييد بريطانيا لها، على السيادة على روما وإيطاليا.

٤- ان هذا المشروع يستبعد روسيا من المشكلة اللبنانية بعد ان تدخلت فيها منذ احداث محمد علي في الشام عام ١٨٣١م ثم قامت بدور المدافع عن الروم الارثوذكس ، وهكذا ضاع دور روسيا ، وهذا ما كانت تريده بريطانيا اولا، وفرنسان والنمسا. (٥١).

تطبيق نظام القائمقاميتين، والمشاكل الناجمة عنه:

عهد بتطبيق نظام القائمقاميتين إلى أسعد باشا، والي صيدا الجديد، وكان عليه أن يعالج المسائل الرئيسية التالية(٥٢):

أ- حدود القائمقاميتين

ب- اختيار قائمقام درزي وأخر ماروني.

ج- الجهة التي يتبعها الموارنة في القائمقامية الدرزية، والدروز في القائمقامية المارونية.

وكان حل المسألة الأولى يسيراً، إذ كان من المتفق عليه أن يكون طريق بيروت- دمشق حدا فاصلا بين القائمقاميتين.

أما المسألة الثانية، فلم تخلُ في الصعوبات إذ كان اختيار قائمقام درزي أشد حرجا في اختيار القائمقام الماروني، لانقسام الدروز إلى جنبلاطيين ويزبكيين، ورأى أسعد باشا ضرورة الحفاظ على وحدة الجبهة الدرزية على أساس أنها الأقرب إلى العثمانيين وأنهاء قبضتهم في ضرب الموارنة المسؤولين، من وجهة نظر الاستانة، عن تدويل المشكلة اللبنانية وفتح أبواب البلاد أمام التدخل الأجنبي الذي يمكن أن يضر بالعالم الإسلامي(٥٣).

وكان أكثر المرشحين ترجيحا للمنصب هو سعيد بك جنبلاط، إذ إن القنصل البريطاني روز يميل إليه، فضلا عن أن أسعد باشا يحبذه ، إلا أنه كان يخشى أمرين إذا تولى سعيد بك منصب القائمقام:

- أن ينفصل اليزبكيون، ويصبحوا أداة في يد خصوم العثمانيين.

– أن يزداد تأثير القنصل البريطاني على مرشحه، الزعيم الجنبلاطي، وفي توحيد مقدرات القائمقامية الدرزية، وكانت السلطات العثمانية تجهد في التقليل من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لولاياتها، ولهذا استبعد أسعد باشا سعيد بك، مفضلا أحمد أرسلان، بعد تزكية زعماء الدروز له ، مقابل حفاظه على امتيازاتهم، بمقتضى اتفاق بينهما كانون الأول ١٨٤٢م (٥٤).

وسرعان ما أدى الاختلاف في صلاحيات القائمقام، إلى تصادم والي صيدا والقائمقام الجديد وما لبث أسعد باشا أن قبض على أحمد أرسلان. ولم يطلقه، إلا بعد تدخل قناصل الدول الأوروبية الكبرى، أما بالنسبة إلى منصب قائمقام الموازنة، فقد اختير له حيدر أبي اللمع، الذي طالما سعى عمر النمساوي إلى تعيينه نائبا له، وواجه القائمقام الجديد معارضة قوية من الإقطاعيين الموارنة، الذين أدّعوا أنه لا يمتلك الصفات الإدارية التي يتطلبها هذا المنصب، بيد أن السبب الرئيسي لمعارضة الإقطاعيين ، دروزا كانوا أم موارنة، أنهم يرون في منصب القائمقام تهديداً لسلطاتهم وامتيازاتهم، ووسط هذا التوتر الشديد، أخذ القنصل الفرنسي، يوجين بوجارد، موقفا إلى جانب المعارضة المارونية، إذ قدم مشروعا، استهدف استبعاد أي سيطرة درزية على الموارنة في القائمقامية الدرزية، كما استهدف عودة الشهابيين إلى حكم "كل لبنان" وكان بوجارد يرى أن الباب العالي الذي وافق على أن تكون مصر وراثية في اسرة محمد علي باشا ، يمكنه أن يوافق على توارث الشهابيين حكم لبنان خاصة أن جرم محمد علي في نظر بوجارد، يفوق كثيرا جرم بشير الشهابي الثاني الكبير في حق السلطان وعلى أي حال استطاعت جهود اسعد باشا والقنصل الفرنسي يوجين بوجارد أن تقنع الإقطاعيين الموارنة بتأييد القائممقام من دون أن تحل المشكلة بينه وبينهم حلا نهائياً(٥٥).

وأخيرا، شرع أسعد باشا يعالج المسألة الشائكة، المتعلقة بتحديد تبعية القرى والمدن المختلطة، ويمكن تقسيم هذه المشكلة إلى قسمين: الأول، يتعلق بـ "دير القمر" و " بلاد جبيل" والثاني، وهو الأشد خطراً، يتعلق بالمناطق المختلطة، المتناثرة في القائمقاميتين(٥٦).

كانت دير القمر، في ذلك الوقت، تضم خمسة آلاف نسمة، منهم أربعة آلاف ماروني والآلف الباقي من الدروز. إلا أنها كانت معقلا تاريخيا للدروز، وعاصمة لهم، وتقع في قلب منطقتهم، ولذلك، رأوا ويؤيدهم العقيد روز، أن اخراج هذه المدينة من دائرة صلاحيات قائمقام الدروز، يعد تحديا صارخا للتقاليد، وللحقوق الشرعية الدرزية(٥٧).

أما وجهة نظر الموارنة في هذه القضية، فتتمثل في رأي البطريرك الماروني، يؤيده القنصل الفرنسي، أنه لابدّ من احترام الأغلبية العددية المارونية في المدينة، إذ أن الأمر الواقع أقوى من أي حقوق تاريخية. غير أنه إذا كان الموارنة قد أضيروا في غير مكان على يد الدروز خلال الحرب الاهلية الاولى عام ١٨٤١م فأن موارنة دير القمر، كانوا الأكثر ضررا وأنه يجب حمايتهم من أي تعديات قد يتعرضون لها، وهم يعيشون في محيط درزي (٥٨).

وتوالت المشروعات، الفرنسية والبريطانية لحل هذه القضية حتى أمكن التوصل في أيلول ١٨٤٤ إلى حل وسط على يد أسعد باشا والي صيدا وخليل باشا قائد الأسطول العثماني الراسي أمام سواحل لبنان والمكلف بتسوية مشكلته ويقضي هذا الحل:

أ- تمنح دير القمر حكما ذاتيا، يتولاه وكيل درزي واخر ماروني.

ب- تختار كل طائفة وكيلها.

ج – يتبع الوكيل الدرزي القائمقام الدرزي، ويتبع نظيره الماروني القائمقام المسيحي.

أما بالنسبة إلى بلاد جبيل ذات الأغلبية المسيحية، ومن أهم توابعها، فضلا عن ميناء جبيل: البترون والفتوح والكورة ، فقد رأى أسعد باشا وهو المعروف بتفهمه لمطالب الموارنة وميله إلى حل مشاكلهم، أنها غير داخلة ضمن القائمقامية المسيحية مستندا في الالتزام من والي صيدا ومن ثم ، يحق للوالي أن يستعيد سيطرته المباشرة عليها، فأثار أسلوب والي صيدا سخط الموارنة، أذ أنه سيفقدهم كتلة بشرية لها وزنها ومنطقة اقتصادية مهمة ومنفذا بحريا ويظهرهم بمظهر المستسلمين للسلطات العثمانية وتدخل القناصل في المشكلة، وتشاوروا فيها حتى توصلوا إلى حل يميل إلى مصلحة الموارنة وهو منح القائمقام المسيحي بلاد جبيل على نحو ما كان عليه الحال في عهد الأميرين الشهابيين، يوسف وبشير الثاني الكبير(٥٩).

كذلك، أدخلت بعض المناطق الساحلية، ذات الأغلبية المارونية ضمن قائمقامية الموارنة بإيعاز من العقيد البريطاني روز، حرصا على أملاك صديقه الأمير بشير الثالث الشاسعة والواقعة تحت حكم الدروز الذين سيدمرونها لا محالة ، ألا أن تنفيذ تلك الاتفاقيات كان يتطلب حلاً شاملاً لقضية المناطق المختلطة ، فضلا عن التوصل إلى تفاهم حول التعويضات الباهظة التي يطالب الموارنة بأن يدفعها إليهم الدروز، لما أقدموا عليه من تعديات عليهم خلال الحرب الأهلية الأولى. وحول هذه المشكلات دار جدل طويل معقد بين السلك الدبلوماسي الأوروبي والباب العالي ونشط الموارنة لدى الحكومات الأوربية، وخاصة البريطانية والفرنسية وقدّمت مشروعات عديدة للتوصل إلى حل يتقبله المعينون(٦٠).

حل مشكلة المناطق المختلطة

في محاولة لوضع أساس مقبول لحل مشكلة المناطق المختلطة ، توصل الباب العالي في ٢ ايلول ١٨٤٤م إلى الصيغة التالية:

أ- تتبع المناطق المختلطة، في القائمقامية الدرزية، القائمقام الدرزي.

ب- أن تتبع المناطق المختلطة، في القائمقامية المسيحية، القائمقام المسيحي.

ج- أن يكون لكل قرية مسيحية، في قائمقامية الدروز، وكيل عنها.

د- أن يكون لكل قرية درزية، في القائمقامية المسيحية، وكيل عنها.

هـ- أن يدفع الدروز تعويضات إلى المسيحيين، عن حوادث ١٨٤١م.

رحب القنصل البريطاني بتلك التسوية وأيدها، إلى حدّما، الدروز، بينما رفضها بشدة متفاوتة، قناصل فرنسا وروسيا والنمسا وعارضها الموارنة، بشدة بلغت حد الدعوة إلى اللجوء إلى القوة، بل أن منهم من رأى ان لا خلاص للموارنة في بلاد الدروز، إلا بالهجرة إلى بيروت وكسروان(٦١).

سعت الدبلوماسية الفرنسية إلى موافقة الحكومة البريطانية على مشروع بوجارد، فضلا عن موافقة أسعد باشا وخليل باشا عليه ولكن تضافرت عدة عوامل على فشل المشروع الفرنسي(٦٢) :

١- كان الباب العالي، وهو في صدد أحكام قبضته على ولايته، يعارض عودة الشهابيين إلى الحكم، على أساس أن ذلك يشبه منح لبنان حكما ذاتيا، لن يلبث أن يؤدي إلى الاستقلال.

٢- كانت الحكومة البريطانية غير موافقة على عودة الشهابين الذين سيصبحون من وجهة نظرها أداة طيعة في يد القنصل الفرنسي، إلا أنها كانت توافق على أعادة

الوحدة إلى الجبل على أن تكون تحت حكم عثماني وحاول الفرنسيون أقناعها بقيمة التمسك بوحدة الجبل وعملوا على أرضائها باستبعاد عودة الأمير بشير الشهابي الثاني الكبير مرشحين للإمارة ابنه الأمير امينا ، ولكن الشهابي المرشح الذي كان قد اعتنق المذهب الكاثوليكي، ما لبث أن ارتد إلى الإسلام وما كان الموارنة ليقبلوا أميرا مسلما على كل لبنان.

٣- كان الأمير حيدر أبي اللمع، قائممقام الموارنة ضد عودة الشهابين إلى الحكم ولم يفلح القنصل الفرنسي في أغرائه بالمناصب ليثنيه عن موقعه.

٤- كانت بعض الأسر المسيحية الإقطاعية القوية تعارض عودة الأمير بشير الشهابي الثاني الكبير إلى الحكم وعلى رأسها آل الخازن وآل حبيش.

٥- كان الحزب الدرزي اليزبكي، يؤيد عودة الأسرة الشهابية إلى الحكم، ولكن موقفه ضعيف امام الحزب الجنبلاطي ، المعارض بشدة لهذه العودة والمتمسك بتنفيذ تسوية أيلول ١٨٤٤م ويؤيده القنصل البريطاني ، الكولونيل روز، كما ان الدروز رفضوا قيمة التعويضات الواجبة عليهم للمسيحين.

٦- تشبث كل من الدروز والموارنة بموقفه، ورفض الموارنة أن يخضعوا للقائمقام الدرزي وتدفقت الأسلحة والأموال إلى الموارنة، وصدرت إليهم التعليمات المشددة بوقف التعامل مع الدروز، وإلا تعرضوا للعقاب.

وهكذا، وصلت الأمور إلى طريق مسدود وانبرى الطرفان، الدرزي والماروني يستعدان لحل الخلافات بالقوة ، ولم يكن أي من الجبهتين كتلة واحدة، متماسكة، فقد كان ثمة خلافات داخل كل منهما، ويمكن أن نحدد ذلك التفكك، على النحو التالي(٦٣):

- صراح دموي بين أسرتي " الدحداح"، و" حبيش"، المارونيتين.

- توزع أسرة آل الخازن بين أكثر من تكتل داخلي.
- نزاع عميق، بين حيدر أبي اللمع والإقطاعيين الدروز.
- اقتتال الزعامات الدرزية، بين الحين والآخر.

وعلى الرغم من ذلك، كان اندلاع الصراع المسلح بين الموارنة والدروز يخفف حدة الخلافات الداخلية لتعلوا صيحات التضامن والتكاتف ضد الخطر الأكبر، ولا سيما لدى الدروز.

تصادم الموارنة والدروز ودخول بقية الطوائف في الصراع:

عقد زعماء الدروز، في ٢ شباط ١٨٤٥م، مؤتمر موسعا، في " المختارة "، خططوا فيه للحرب حضره وكلاء عن اليزبكيين ، بينما استعدت المدن والقرى المارونية لجولة جديدة واتخذ الموارنة " عبية" قاعدة عسكرية لهم(٦٤).

وفي هذا الوقت الحرج استدعت السلطات العثمانية أسعد باشا من ولاية صيدا، ربما بإيعاز من بريطانيا، الذين كانوا يتهمونه بالميل إلى جانب الموارنة ، بينما ذهب خليل باشا في رحلة تفتيشية إلى طرابلس، وبذلك ابتعد هذان الرجلان العارفان ببواطن الأمور عن المنطقة، مما أحدث فراغا في هذا الظرف الدقيق الذي كان يتطلب تدخلا عسكريا لمنع التصادم المنتظر، فلقد كانا يعتقدان، أنه من الضروري استخدام القوة لفرض الحل الملائم ولكن السلطات العثمانية والحكومات الأوروبية رفضت استخدام القوة لفرض حل ما ، مما أعطى الفرص الواسعة لأن يلجأ الطرفان المتنازعان، الموارنة والدروز، إلى السلاح في غياب قوة ردع ملائمة ، بينما المصادر البريطانية والعثمانية تتجه إلى تحميل الموارنة مسؤولية البدء بالحرب وأنهم أعلنوها حربا صليبية تهدف في ما تهدف إليه إلى أعادة بشير الشهابي الثاني الكبير إلى الحكم كانت الأمور قد وصلت إلى حدّ لا يمكن السيطرة فيه على أي من الطرفين،

فالحرب واقعة لا محالة إذ هاجمت القوات المارونية، في نيسان ١٨٤٥م، وكان جزء منها بقيادة الأكليروس الماروني بعض القرى الدرزية وأحرقتها، فردت القوات الدرزية هي الأخرى بمهاجمة القرى والمدن المارونية(٦٥).

وما كاد القتال يبدأ ، حتى دخل الروم الأرثوذكس المعركة إلى جانب الدروز وشجعهم على ذلك القنصل الروسي بازيل، فقد كانوا يعتقدون أن الموارنة لو كسبوا الحرب وتسلطوا عليهم فسيعملون على أرغامهم بكافة الوسائل على الدخول في مذهبهم أو في الكاثوليكية، وكذلك انضم إلى الدروز جماعات من السنة والشيعة ، ولما اشتد القتال بدا واضحا أن كفة الدروز هي الراجحة. وتوالت هزائم الموارنة، في " عيبه" و " دير القمر" و " جزين" و " زحلة" و " حاصبيا" فبادروا إلى استنجاد القناصل ولكن وجيه باشا، والي صيدا رفض التدخل في الصراع متهما الموارنة بأنهم هم المسؤولون عن نشوب القتال وانتشاره ، في تموز ١٨٤٥م، وإذا كانت السلطات العثمانية راضية عما أصاب هذه المنطقة من فوضى ليثبت للدول الأوربية الكبرى أن هؤلاء الناس لا يمكنهم أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وأن الحكم العثماني المباشر هو الملائم لهم، إلا أنه كان لابد لها أن تتدخل لتوقف المذابح الطائفية، أولاً ولتفرض سيطرتها الفعلية المباشرة ثانيا،

واستمرت الحرب بين الطائفتين حتى تموز ١٨٤٥م (٦٦).

بعث الباب العالي شكيب أفندي، وزير الخارجية ، لتنفيذ سياسة تؤدي إلى الاستقرار وأن يكون حاسما فيما يتخذه من إجراءات، مع مراعاة ما توصل إليه الأطراف المعينون من حلول خاصة، فيما يتعلق بالقائمقاميتين، وبذلك يتنكر شكيب أفندي لتسوية ٢ أيلول ١٨٤٤م، وقد أعلن المبعوث العثماني، في تموز ١٨٤٥م، خطته على النحو التالي(٦٧):

١- امتناع القناصل عن التدخل في شؤون البلاد على أساس أنهم يتحملون جانبا رئيسيا في مسؤولية الاضطرابات الدموية والعقبات العديدة التي وضعت في طريق الوصول إلى تسوية ما.

٢- الانصراف عن تسوية ٢ أيلول ١٨٤٤م.

٣- سيطرة القوات العثمانية على الجبل، وتجريدها سكانه من الأسلحة.

٤- دفع جزء من التعويضات إلى الموازنة.

٥- إعادة تنظيم الإدارة والأمور القضائية في الجبل وتطويرها.

ومع أن الدروز والموارنة والقنصل الفرنسي، قابلوا مجيء شكيب أفندي الذي تدعمه قطع بحرية حربية عثمانية بحذر شديد، إلا أنه مضى في مهمته فألقى القبض على القائمقامين، الدرزي والماروني، ووزع التعويضات على بعض المؤسسات الكاثوليكية ثم قدم مشروعه لإدارة الجبل ذلك المشروع الذي نسب إليه

واعلن شكيب افندي في ٣٠ تشرين الاول ١٨٤٥م خطة بتنظيم القائمقاميتين ويتضمن القواعد الرئيسية التالية:

أ- أن يستمر نظام القائمقاميتين.

ب- أن يكون لكل قائممقامية مجلس، على شاكلة المجالس الموجودة في سائر أنحاء الدولة العثمانية لمعاونة القائمقام.

ج- أن يضم مجلس القائممقامية:

١- وكيل القائممقام.

٢- قاضيا مسلما سنيا

٣- قاضيا مارونيا

٤- قاضيا درزيا.
٥- قاضيا أرثوذكسيا
٦- قاضيا كاثوليكيا
٧- مستشارا مسلما سنيا
٨- مستشار درزيا
٩- مستشارا مارونيا
١٠- مستشار كاثوليكيا.
١١- مستشار كاثوليكيا
١٢- مستشارا شيعيا

وحددت مسؤولية كل مجلس، بتوزيع الضرائب المفروضة على البلاد، والنظر في شكاوى الأهالي ودعاواهم. وقد وضعت ترتيبات محددة للنظر في هذه القضايا(٦٨).

مميزات وعيوب نظام شكيب افندي

عكس نظام شكيب افندي الوقائع التالية (٦٩):

١- خلق ادارة ذاتية للجبل ، ذات شكل مركزي لا تستند على الحقوق الاقطاعية.
٢- توجيه ضربه جديدة للامتيازات الاقطاعية باعتماده على موظفين ذي رواتب مقننة.
٣- اشعر المقاطعجية بأن ايامهم معدودة ، فسعوا الى التشبث اكثر بامتيازاتهم الاقطاعية .
٤- لم يعالج هذا النظام مشكلة تصاعد التدخلات الاجنبية المباشرة في توجيه امور لبنان.
٥- أنه نظام يرسخ الطائفية على الرغم من محاولته التخفيف من حدة الأزمة الطائفية.

٦- أنه لم يحل مشكلة المناطق المختلطة حلا جذرياً.

أن هذا النوع من الإدارة كان ضربة قاسية للنظام الإقطاعي ونفوذ الإقطاعيين، ومهما كانت عيوب نظام شكيب أفندي، فإنه استطاع أن يعطي للجبل فرصة واسعة من الهدوء ونوعا من الاستقرار المؤقت، إذ أن كافة الأطراف كانت تنظر إلى هذا النظام بعين الريبة والشك ، وما تقبّلها له إلا لإرهاقها ونفاذ طاقاتها، كذلك ساعدت الظروف الدولية على استقرار نظام شكيب أفندي، فترة طويلة، فبعد مرور عامين على تطبيقه شهدت أوروبا سلسلة ثورات عام ١٨٤٤ م في فرنسا وألمانيا وايطاليا والنمسا والمجر وبولندا ، ولم تلبث حرب القرم ان وقعت (٢٨ آذار ١٨٤٥م- شباط ١٨٥٦م)، تلك الحرب التي دخلتها فرنسا وانجلترا إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا، فكان طبيعيا أن تخف حدة التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية على الأقل ريثما تنتهي تلك الحرب، إذ كان من مصلحة بريطانيا وفرنسا أن تتهيأ للدولة العثمانية خلال تلك الحرب أوسع الفرص لتجميع قواها ضد روسيا العدد المشترك، فهدأ نشاط القناصل البريطانيين والفرنسيين وسكنت إلى حد ما التحريضات الصليبية، التي كان يتبناها العديد من الأجانب ومن ناحية أخرى كان الدروز والمسلمون بصفة عامة، قد رأوا أن الحرب الروسية- العثمانية، تتطلب منهم التكاتف مع الدولة العثمانية، ولكن بينما كانت قائمقامية الدروز أكثر هدوءا من خلال حرب القرم وفي أعقابها، كانت الأمور تتطور داخل القائمقامية المارونية تطورا جديدا، أدى ما عرف بثورة الفلاحين ضد الإقطاعيين (١٨٥٨م) تلك الثورة التي ستؤدي إلى " حوادث الستين" ومذابح الستين، بين المسلمين والمسيحيين(٧٠).

الخاتمة

ان سياسة الباب العالي التي قررها السلطان محمود الثاني (١٨٠٨م- ١٨٣٩م) ، هي سياسة الحكم المباشر ، وما يقتضيه من الدس والتفرقة بين عناصر السكان حتى

يتسنى اخضاعها جميعا ، فالأتراك الذين كانوا قد تنبهوا الى تأثير السياسة البريطانية المتزايد على الامير سلمان شهاب ، راحوا يعلون الكفة بتحريض الدروز على العصيان ، ولم يقبلوا تعيين الامير سلمان شهاب اميرا على الجبل بدلا من الامير بشير ، لانهم كانوا يريدون ان تزداد الحالة سوءا، وحينئذ يكون عزله متفقا مع نقمة الاهالي عليه، وبذلك ينهون حكم الشهابين وينصبون حاكما تركيا مباشرا. وانتصرت السياسة العثمانية بتعيين باشا عثماني حاكما على جبل لبنان لأول مرة في تاريخ لبنان ، وكان ذلك مناقضا للعرف الذي اخذت به الحكومة العثمانية منذ دخول سليم الاول سوريا عام ١٥١٦م (٧١).

وكانت الاستانة مهتمة باتخاذ هذه الخطوة في سبيل استقرار الجبل ، فالوالي العثماني هو افضل حاكم عندما تكون الروح الطائفية قوية ، وعندما تستند كل طائفة الى دولة كبرى ، كما كان شأن الموارنة والدروز، لأن الحاكم الاجنبي ليس ضمانة لعدم تحكم احدى الطائفتين بالأخرى فحسب، بل ضمانة ايضا لإحباط مكائد ومساعي الدول الكبرى المتنازعة في جبل لبنان، ومراقبة نشاط وكلائها المتجولين وارساليتها الدينية والتعليمية التي كانت تبث سموم الدعاية المغرضة لبلبلة النفوس ونشر الفوضى وتشتيت الولاء ، وتمزيق الاتفاق(٧٢).

تسلم عمر باشا حكومة الجبل ، ولجأ الى استمالة اصحاب المناصب الدرزية المهمة والرؤوساء الاقطاعيين المسيحيين، وحرص على اسقاط الشهابين ماديا ومعنويا حتى لا تقوم لهم قائمة بعد اليوم ، وعمل على توطيد حكمه فأوعز الى رجاله بأن يستكتبوا الاهالي عرائض يوجهونها للباب العالي ولقناصل الدول في بيروت يطلبون فيها تثبيته على رأس حكومة الجبل.

سببت هذه المناورات استياء القناصل في بيروت فاحتجوا على تدابير عمر باشا وذلك للأسباب التالية:

١- معارضة البريطانيين للحكم العثماني المباشر لأنه قضى على احد المخلصين لسياستهم

(بشير الثالث) واستبدل بموظف عثماني.

٢- معارضة الروس للحكم العثماني المباشر لأنه يقوي نفوذ الباب العالي في الجبل.

٣- معارضة الفرنسيين لهذا الحكم لأنه يحد من نشاطهم في البلاد .

اقام نظام شكيب افندي ادارة مركزية لا تستند الى الحقوق الاقطاعية ، بل على العكس وجه ضربة قاصمة الى التقاليد والامتيازات الاقطاعية باعتمادها موظفين ذوي رواتب مقننة ، وقضى على سلطة السادة في المناطق المختلطة خاصة، واصبحت الادارة في القرية ادارة مدنية ذات نظام معين ، اما في المناطق الدرزية والمسيحية المتجانسة فلم يكن نظام شكيب افندي فعالا مجديا اذ ترك للسادة تصريف جميع شؤون الادارة المحلية(٧٣).

الهوامش

١- عبد العزيز سليمان نوار، تطور لبنان السياسي والاجتماعي منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى أواخر الحكم المصري سنة ١٨٤٠م، في جمال زكريا قاسم: الأزمة اللبنانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٩-١١.

٢- عبد العزيز سليمان نوار، المصدر نفسه، ص ٤٩.

٣- بطرس ضو، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، دار النهار، بيروت، ١٩٧٠، ص٥٧.

٤- المصدر نفسه، ص٥٩.

٥- حسين كامل، طائفة الدروز تاريخها وعقائدها ، دار المعارف للطباعة،القاهرة،١٩٦٠، ص١٧٥.

٦- عبد الرؤوف فضل الله ، لبنان دراسة جغرافية ، دار النهضة العربية ، ط٢، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٥.

٧- المصدر نفسه، ص٢٧.

٨- بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمة يسر ومنذر جابر، دار الحداثة للطباعة،بيروت،١٩٨٨، ص١٢١.

٩- عبد الرؤوف فضل الله، المصدر السابق ، ص٣٣.

١٠- بشير الشهابي في الساعات الاخيرة من حكمه"، مجلة اوراق لبنانية، بيروت،ج٢٢،السنة الثالثة/كانون الاول،١٩٥٧،ص٥٣٣.

١١- فيليب حتى، لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٩، ص ص١٢٧، ١٢٨.

١٢- المصدر نفسه، ص٥٣٤.

١٣- بيير كربتس، ابراهيم باشا، ترجمة محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،القاهرة،١٩٣٧، ص١٤٣.

١٤- فيليب حتي ، المصدر السابق، ص١٢٩.

١٥- بيير كربتس، المصدر السابق، ص ١٤٤.

١٦- المصدر نفسه، ص١٤٤.

١٧- فريد وفليب الخازن، المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، جونيه، ١٩١٠، جـ١، ص ٨٤-٨٨.

١٨- أحمد طربين، المصدر سابق، ص ص ٦٥-٦٦.

١٩- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، ١٩٧٦، ص١٠٢.

٢٠- أ. سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٣، ص٦٩.

٢١- المصدر نفسه، ص ٩٨-١٠١.

٢٢- حيدر الشهابي ، لبنان في عهد الامراء الشهابين ، مطبعة الحكومة اللبنانية ، بيروت ، ص٦٢.

٢٣- سوسن سليم، الجذور التاريخية للازمة اللبنانية،ج١،مكتبة نهضة الشرق،القاهرة،١٩٨٥،ص٦٣.

٢٤- فيليب حتى، المصدر السابق، ص٥٢٩.

٢٥- فريد وفليب الخازن، المصدر سابق، ص٢١٤.

٢٦- طنوس الشدياق، اخبار الاعيان في جبل لبنان، مكتبة العرفان، بيروت، ١٩٥٩،ص١٥٦.

٢٧- المصدر نفسه، ص١٥٦.

٢٨- يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،١٩٦٤، ص٤٧.

٢٩- المصدر نفسه، ص٥١.

٣٠- صالح زهر الدين، التبشير واثره في جبل لبنان،طرابلس،١٩٨٦،ص٨٨.

٣١- يوسف الحكيم، المصدر سابق، ص٦٣.

٣٢- فواز طرابلس، تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٥

٣٣- طنوس الشدياق، المصدر السابق، ص ١٥٧.

٣٤- أ. سميليا نسكايا، المصدر سابق، ص ١١٣.

٣٥- نقولا زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، ١٩٧٢، ص ص١١٧، ١١٩.

٣٦- المصدر نفسه، ص ١١٩.

٣٧- لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان (١٨٦١- ١٩١٨) منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٦٧، ص١٦.

٣٨- نقولا زيادة، المصدر سابق، ص ١١٩ .

٣٩- أحمد طربين، المصدر سابق، ص١٠٤-١٠٥.

٤٠- عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث، ١٥١٧-١٩٢٠، جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٣٦-١٣٧.

٤١- المصدر نفسه، ص٢٣٧.

٤٢- فيليب حتى، المصدر سابق، ص٤٦١.

٤٣- ستيفن هامسلي، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، دار الحقيقة بيروت، ١٩٧٨، ص٢٧٥-٢٧٨.

٤٤- بطرس ضو ، المصدر السابق، ص٦٧.

٤٥- محمد عبد الرؤوف سليم، متصرفية لبنان، في: جمال زكريا قاسم، الأزمة اللبنانية البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٣٠.

٤٦- المصدر نفسه، ص ١٣٣.

٤٧- عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق،ص١٣٤.

٤٨- المصدر نفسه ، ص١٣٤.

٤٩- بطرس ضو، المصدر السابق، ص٦٨.

٥٠- محمد عبد الرؤوف ، المصدر السابق، ص١٣٥.

٥١- المصدر نفسه ، ص١٣٧.

٥٢- عبد العزيز نوار ، المصدر السابق، ص٢٣٧.

٥٣- هنري غيز، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف قرن، ترجمة مارون عبود، دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٩، ص٦٩.

٥٤- المصدر نفسه، ص٦٩.

٥٥- احمد طربين، لبنان في عهد المتصرفية الى بداية الانتداب (١٨٦١-١٩٢٠) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٦٨، ص ص ١٧-١٨.

٥٦- المصدر نفسه، ص ١٩.

٥٧- أنيس الصايغ، لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري،بيروت،١٩٥٥، ص٦٥.

٥٨- لحد خاطر ، المصدر السابق، ص٣٣.

٥٩- انيس الصائغ، المصدر السابق، ص٦٤.

٦٠- المصدر نفسه، ص١٢٣.

٦١- المصدر نفسه، ص١٧٨.

٦٢- رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري (١٨٣٢-١٨٤٠)، الدار التقدمية، لبنان،١٩٨٨، ص٧٨.

٦٣- حسين كامل ، المصدر السابق،ص١٧٦.

٦٤- عاطف خليل بو عماد، الاسرة النكدية ابان القرن التاسع عشر حتى نهاية عهد المتصرفية، دار التقدمية للنشر ،بيروت،١٩٨٩، ص١٤٣.

٦٥- المصدر نفسه، ص١٤٤.

٦٦- رياض غنام ،المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الامير بشير الثاني ونظام القائمقاميتين ١٧٨٨-١٨٦١،مكتبة بيسان،بيروت،١٩٨٨، ص١٧٧.

٦٧- المصدر نفسه ، ص١٧٨.

٦٨- عباس ابو صالح، التاريخ السياسي للأمارة الشهابية في جبل لبنان ١٦٩٧-١٨٤٢،بيروت،١٩٨٤، ص٨٨.

٦٩- عبد الله ابي عبد الله، تاريخ الموارنة ومسيحي الشرق عبر العصور (موارنة لبنان في عهد امراء بني عثمان من ١٥١٥-١٨٤٢)،ج٣، لبنان،١٩٩٧،ص٩٦.

٧٠- عباس ابو صالح، المصدر السابق، ص١٠١.

٧١- قاسم محمد احمد النواصرة، الموقف البريطاني والفرنسي من الحكم المصري لبلاد الشام (١٨٣١-١٨٤١) المعهد الفرنسي ،دمشق،٢٠٠٨، ص٧٩.

٧٢- نسيب نكد ، الامارة الشهابية والاقطاعيون الدروز، دار النهار للنشر ، بيروت، ٢٠٠٤،ص١٦٢.

٧٣- محمد عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص١٣٨.